

Distr.: General
10 March 2005
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد كارل (نائب الرئيس) (النمسا)
ثم: السيد دروبا (نائب الرئيس) (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ٧٥ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٤/٣٥

البند ٧٥ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تسابع) (A/59/13، A/59/151، A/59/260، A/59/279، A/59/442)

قدرها ٢٠٠ ٥١٣ ١ دولار مقدمة لدعم أنشطة الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسوف تستخدم هذه الإعانة لتزويد المراكز الصحية التابعة للوكالة في غزة بالمعدات واللوازم، وتقديم الخدمات الطبية المتنقلة لـ ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية، وتوزيع مواد للتعليم الذاتي على ١٩٠ ٠٠٠ من الطلبة الفلسطينيين في المرحلة التعليمية الابتدائية في غزة. وأعلنت اليابان، في الاجتماع شبه الرسمي للبلدان المانحة الرئيسية والسلطات المضيفة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عن تبرع آخر قدره ٤,٨ مليون دولار، لبدء مشاريع في لبنان: بناء وتجهيز ٢٤ فصلاً دراسياً والبرنامج الياباني لتقديم منح الدراسات العليا للفلسطينيات. وسوف يبدأ قريباً في الجمهورية العربية السورية تنفيذ مشروع إقامة مختبرات حاسوبية وفصول دراسية لأغراض متعددة في ست مدارس تابعة للوكالة، وكذلك تحديد مركز موارد التلمذة الصناعية في يرموك. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ قدمت اليابان ٥٠٠ مليون ين لتوزيع دقيق القمح على أسر اللاجئين التي تواجه ظروفاً صعبة للغاية ولبرنامج دعم تغذية الأمهات المرضعات والحوامل. وتبلغ تبرعات الحكومة اليابانية في الميزانية العادية وبرنامج المساعدة الغذائية ومشاريع الوكالة الأخرى المنفذة منذ اتفاق أوصلو المعقود في سنة ١٩٩٣ ما يربو على ٢٢٠ مليون دولار. وتتابع اليابان عن كسب، إدارة ميزانية وعمليات الأونروا. وإن مبادرات الإصلاح التي تقوم بها الوكالة تستحق الثناء لكن ينبغي لأمانتها أن تحقق قدراً أكبر من فعالية التكاليف.

٣ - السيد رستم محمد عيسى (ماليزيا): قال إن التدهور المستمر في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أثر بصفة خاصة في اللاجئين، الذين ازداد عددهم فعلاً إلى ٤,٢ مليون نسمة، وهم أفقر وأضعف قطاع سكاني. وقد تفاقم الوضع الإنساني بسبب تشييد الجدار الفاصل بين القدس الشرقية وضواحيها. وقد

١ - السيد ياماموتو (اليابان): قال إن عملية إقرار السلم في الشرق الأدنى مازالت تواجه صعوبات هائلة بيد أنه يوجد بصيص من الأمل في استئناف المفاوضات. وإن اليابان تحث إسرائيل على أن تتحلى بالاعتدال، وتحث الفلسطينيين على أن يفعلوا كل ما في وسعهم للسيطرة على المتطرفين، وتحث كلا الطرفين على الوفاء بالتزامهما المبرمة بموجب خارطة الطريق. وينبغي لحكومة إسرائيل أن تقوم بانسحاب كامل من قطاع غزة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، باعتبار ذلك جزءاً من عملية تنفيذ خارطة الطريق. وفي هذه الأوقات الصعبة يستحق موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الثناء على العمل الباسل الذي يقومون به، أحياناً في مواجهة خطر على حياتهم. وقد حد الوضع المتوتر بصورة أكبر من أنشطة الوكالة، ولذا تطلب اليابان من السلطات الإسرائيلية إفساح المجال تماماً للعمليات الإنسانية. وعلى الرغم من تأكيد إسرائيل أن الهدف من الجدار الفاصل هو منع دخول الإرهابيين فإن تشييده لم يقلل من سُبل تكسب الفلسطينيين فحسب بل إنه يحكم مسبقاً على النتيجة النهائية للمفاوضات. ويأمل في هذا الصدد أن تراعي إسرائيل الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٢ - قدمت اليابان إلى الأونروا تبرعات منذ عام ١٩٥٣. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أعلنت حكومتها أنها ستقدم إليها تبرعات بمبلغ ٥,٩ مليون دولار، تشمل إعانة طوارئ

تعمل فيها. ولذا فإنه مما يثير بالغ القلق استمرار تضاؤل التبرعات في الوقت الذي تدخل فيه الانتفاضة عامها الرابع. وهكذا فإنه في حين غطت التبرعات الواردة في سنة ٢٠٠٣ ٤٧ في المائة فقط من الاحتياجات فإن النسبة في سنة ٢٠٠٤ ستكون ٣٢ في المائة فقط في ٣٠ حزيران/يونيه. ويرفض المانحون بشكل متزايد تمويل إقامة مساكن جديدة للاجئين الذين دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية منازلهم، لأنهم لا يريدون أن يعتبروا شركاء الدولة القائمة بالاحتلال فيما ترتكبه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وترى ماليزيا أنه من المثير للسخرية أن هذا المبدأ لا يطبق إلا بما يضر اللاجئين وغيرهم من الضحايا المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لزيادة تبرعاته لبرامج الطوارئ ويتعين على الوكالة أن تنظر في أولوياتها واحتياجاتها، وأن تستطلع خيارات جديدة لتوسيع قاعدة مانحيها.

٦ - قدمت الوكالة خلال الأربع والخمسين سنة الأخيرة التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية إلى اللاجئين وأسهمت بذلك في تحسين معيشتهم والتخفيف من معاناتهم. وتجدر الإشارة إلى المشاريع المختلفة لإقامة المساكن والهياكل الأساسية وكذلك مشروع تسجيل اللاجئين الفلسطينيين. والوكالة هي المصدر الرئيسي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين وأنشطتها ضرورية لإقرار السلم في المنطقة لا سيما الآن حيث كثفت إسرائيل العمليات العسكرية التي تقوم بها ضد الفلسطينيين. واحتتم بيانه بقوله إن ماليزيا ترى أن إصرار إسرائيل على أن سيارة إسعاف تابعة للوكالة قد استخدمت مؤخراً في نقل صاروخ من طراز القسام ليس له أي مسوغ ويرمي إلى تشويه صورة العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به الوكالة. وقد قرر فريق الأمانة العامة للأمم المتحدة المعني بالتحقيق في هذه الاتهامات أن هذه الأحداث لم تقع قط وأن ما نقل هو في الحقيقة محفة قابلة للطبي. وعلى الرغم من

أعلنت محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في تموز/يوليه أن تشييد إسرائيل للجدار عمل غير مشروع. ولذا ينبغي إزالة القيود الناجمة عن الجدار، وهي الحواجز الداخلية والخارجية ورفع حظر التجول وسائر القيود المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تقلل من قدرة الأونروا على نقل موظفيها وتقديم المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها بشدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقنع إسرائيل برفع هذه القيود بأسرع ما يمكن، وفقاً للقانون الدولي والاتفاقات المعقودة بين حكومتها والأونروا.

٤ - تؤكد ماليزيا مجدداً تأييدها لموظفي الأونروا لاستجابتهم لحالة الطوارئ الإنسانية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد سقوط قتلى من بين موظفي الوكالة فإنه مما يثير بالغ القلق أن ٥٤ موظفاً قد تعرضوا لخطر جسيم في شهر تموز/يوليه الماضي نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي جرت في شمال قطاع غزة. ولا بد من إعادة تأكيد ضرورة احترام حصانات موظفي الأمم المتحدة وضمان أمنهم، ولا سيما حصانات العاملين الإنسانيين الذين يعملون في مناطق النزاع، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣). ولا شك في أن التدابير التي نفذتها الوكالة لتقوية آليات التنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية سيكون لها أثر نظراً لأن التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة قد أتاح تحسين نوعية معيشة اللاجئين. كما تؤدي المنظمات غير الحكومية، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دوراً أساسياً.

٥ - أضاف قائلاً إن الميزانية العادية للوكالة ذات أهمية حيوية لأنشطتها. وعلى الرغم من أنه قد وردت في سنة ٢٠٠٣ تبرعات تربو على ٤١٢ مليون دولار فإنه يتعين الحصول على زيادة مستمرة من التبرعات يمكن التنبؤ بها حتى تستطيع الوكالة رعاية اللاجئين في جميع المناطق التي

الأمر الذي يكتسي أهمية قصوى نظراً لاستمرار تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الوقت الذي يعيش فيه أكثر من نصف السكان الفلسطينيين تحت خط الفقر. علاوة على ذلك واصلت الوكالة إصلاحها لإدارة الداخلية ونظمت أول مؤتمر مهم منذ إنشائها، الأمر الذي قوى علاقتها بالأطراف المعنية. وكما أشير في تقرير المفوض العام (A/59/3)، فإن إنشاء الجدار الفاصل وعمليات الإغلاق الداخلية وفرض حظر التجول والقيود الأخرى التي فرضتها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد حدت من حرية الشعب الفلسطيني في التنقل وأثرت في معيشتة اليومية وفي مستقبله. وهذه الأنشطة لا تمنع السكان من الحصول على العمل والدخل والسلع والخدمات الأساسية فحسب بل قللت أيضاً من قدرة الوكالة على تأدية مهامها الإنسانية. كما أن الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية وبمنشآت الوكالة تثير القلق. ويجب وقف هذه التدابير السلبية واحترام سلامة الأمم المتحدة وحصانات موظفيها وهيئة بيئة آمنة حتى يستطيع موظفو الوكالة تأدية عملهم الصعب.

تولى نائب الرئيس السيد دروبا (سلوفاكيا) الرئاسة.

٩ - السيدة كواي (جنوب أفريقيا): قالت إن تقرير المفوض العام يؤكد الوضع الخطير الذي يعيش فيه اللاجئ الفلسطينيون بسبب سياسة القمع التي تمارسها حكومة إسرائيل. ومنذ أكثر من ٥٠ عاماً أنشئت الوكالة، وحثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدولة القائمة بالاحتلال في مناسبات عديدة على إعادة النظر في سياستها لكن دون جدوى. وطوال هذه السنين قدمت الوكالة الدعم إلى اللاجئ والمساعدة والأمل إلى جماهير الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين اضطروا إلى التزوج بعد أن دمرت إسرائيل ديارهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر وأن يضاعف جهوده لحل هذه المشكلة. إن الأزمة الإنسانية

اعتراف حكومة إسرائيل بخطئها وسحبها علناً لهذه الاتهامات لم تبرأ الوكالة ولا الأمم المتحدة. وإن ماليزيا تضم صوتها إلى صوت الأمين العام لمطالبة إسرائيل بأن تتناول أي مسألة من هذا النوع من خلال القنوات الدبلوماسية المعتادة.

٧ - السيدة سعاد العلوي (المغرب): أشارت إلى الوضع الخطير السائد في الشرق الأدنى بسبب تكثيف إسرائيل للقيود المفروضة وما لها من آثار لا في اللاجئ الفلسطينيين في المخيمات فحسب بل أيضاً في اللاجئ الذين يعيشون في البلدان المضيفة، الذين ما زالت أحوالهم تتدهور بسبب افتقار الوكالة إلى الموارد. واستطردت قائلة إنه يتعذر تعديد الممارسات الإسرائيلية في بيان مختصر لكن تجدر الإشارة إلى مذابح المدنيين والاستعمال المفرط للقوة وعمليات العقاب الجماعي والاعتقالات وتدمير المساكن التي بلغت حداً لم يسبق له مثيل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئ، ويجب على إسرائيل أن تسمح للوكالة بتأدية مهامها، وينبغي للبلدان المانحة أن تزيد دعمها المالي تلبية لنداءات الطوارئ. وفي الوقت الحاضر يعاني ٣٦ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني من حصار حقيقي، لأن إسرائيل تواصل مد الجدار العازل على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية التي اعتبرت بناء الجدار العازل أمراً غير مشروع، وبذلك زادت إسرائيل من إفقار وعزل الأسر التي تعيش بالقرب منها وأقامت عقبات جديدة تعرقل قيام الوكالة بتقديم المساعدة إلى تلك الأسر. ولذا فإن المغرب يأمل في تجديد ولاية الوكالة ويتطلع إلى نتيجة المشاورات المتعلقة بخطتها المتوسطة الأجل.

٨ - السيد نغوين فان باو (فيت نام): أعرب عن شكره للوكالة لما تبذله من جهود للوفاء بالولاية التي منحتها إياها الجمعية العامة في قرارها ٦٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. وخلال الخمسة عقود الأخيرة عمل ٢٥ ٠٠٠ موظف بلا كلل لتقديم المساعدة إلى اللاجئ،

الدولية للصليب الأحمر فإن العنف والإذلال والفقر قد وضعت كلها الفلسطينيين في أزمة هائلة. وإن الخدمات ومساعدة الطوارئ التي تقدمها الوكالة لا غنى عنهما في هذه اللحظات، ولذا فإنه يتعين تزويدها بما يلزمها من الموارد كي تؤدي المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة. وحتى الآن لم يرد إلا ٥٠ في المائة من التمويل المطلوب في نداء الطوارئ الذي وجه في سنة ٢٠٠٤. وقد قدمت النرويج تبرعات إضافية إلى الوكالة، وهي تحت سائر المانحين على أن يجذو حذوها. كما أن الزيادة الكبيرة في تكاليف الخدمات الأساسية في الأراضي المحتلة نتيجة للهجمات التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية ونظام الحواجز ومد الجدار العازل تثير القلق. وما من نزاع يعلو على القانون الدولي الإنساني، كما اعترفت محكمة العدل الدولية في فتواها، ولذا فإنه ينبغي ضمان وصول الوكالة إلى الأراضي المحتلة. ومن المؤسف أن الوكالة قد تعرضت لاتهامات لا أساس لها في الوقت الذي يبدي فيه موظفوها منتهى التفاني ويعملون في ظروف خطيرة للغاية. وإن النرويج تؤيد مبادرات الفريق العامل بشأن العلاقات مع الجهات المعنية مباشرة وتؤكد أنه من مصلحة الوكالة نفسها والبلدان المجاورة والبلدان المانحة ضمان مستوى رفيع من الشفافية والاستخدام الكفء للموارد.

١٢ - السيد العتيبي (الكويت): أكد مجدداً أهمية مسألة اللاجئين الفلسطينيين. وقال إنه على الرغم من الصعاب التي تواجه الوكالة فإنه يتعين زيادة مجموعة الخدمات التي تقدمها في جميع المناطق المتضررة. وأعرب عن تأييد الكويت لأي مبادرة ترمي إلى إصلاح الوكالة لزيادة كفاءتها. وأضاف قائلاً إن الكويت ستواصل دعمها للوكالة من خلال التبرعات السنوية. وينبغي لإسرائيل أن توقف ممارساتها القمعية، بما في ذلك الاحتجاز غير المشروع لموظفي الوكالة، التي تتنافى مع أحكام اتفاقيات جنيف وتعرقل تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وطلب أيضاً أن

في الضفة الغربية وقطاع غزة ليست نتيجة كارثة طبيعية، كما يمكن أن يعتقد المرء عندما يشاهد الصور التي التقطت في الأشهر الأخيرة، بل وضع فرضته إسرائيل، التي تشمل سياساتها عمليات عقاب جماعي للسكان المدنيين، وهي عمليات تحظرها صراحة اتفاقية جنيف الرابعة. وتثير هذه العمليات أعمالاً انتقامية تديم حلقة العنف. ولذا فإن جنوب أفريقيا يطلب من إسرائيل السماح بحرية نقل السلع وتقديم الخدمات الأساسية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك وصول الأشخاص إلى أماكن عملهم.

١٠ - إن العمل الذي تقوم به الوكالة لتقديم الخدمات الأساسية إلى الفلسطينيين وإدراج الدخل وسط التدهور العام للاقتصاد الفلسطيني وفي الوقت الذي يتعرض فيه موظفوها للتحرش بل والاعتقال عمل جدير بالثناء. كما تستحق حكومات الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية الثناء للدعم المستمر الذي تقدمه إلى اللاجئين. ويدرك جنوب أفريقيا الوضع المالي المقلقل للوكالة وسيواصل دعمه لأنشطتها بقدر الإمكان. ولا يمكن فصل الأزمة الإنسانية عن السياق السياسي في الشرق الأدنى. ويلاحظ جنوب أفريقيا بقلق الخسائر المستمرة في أرواح الأبرياء سواءً الإسرائيليين أو الفلسطينيين نتيجة للهجمات الانتحارية والعمليات الانتقامية المبالغ فيها، التي لا تؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار، وما زال على اقتناع بأن خارطة الطريق هي إطار مفيد لاستئناف العملية السياسية الرامية إلى حل النزاع بطريقة سلمية. ولذا فإن جنوب أفريقيا يعيد الإعراب عن تأييده لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقه في حرية تقرير المصير، ويحث جميع الأطراف على ألا تسمح للتطرف والعنف بتقويض عملية إقرار السلم.

١١ - السيد فرايدنلوند (النرويج): أشار إلى أن حالة الشعب الفلسطيني قد بلغت حداً خطيراً خلال عملية "أيام الندم". وكما حذرت عدة وكالات للأمم المتحدة واللجنة

بالأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعاق تقدم الخدمات وتلحق أضرار بالمنشآت التي تمولها الوكالة. وإمكانية الوصول إلى الفلسطينيين هي مشكلة مستمرة تقوض المبادرات التي يقوم بها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين. كما أن سياسة التدمير باعتبارها وسيلة للعقاب الجماعي قد تسببت في تفاقم الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني بصورة جذرية.

١٥ - من جهة أخرى مازال الوضع المالي للوكالة يثير القلق. وعلى الرغم من التحسن المحرز في سنة ٢٠٠٤ فإن الوكالة مازالت تواجه صعوبات في مواصلة أنشطتها. ولذا تؤيد تركيا توصيات الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتؤكد مسؤولية المجتمع الدولي عن استمرار نوعية وعدد الخدمات التي تقدمها الوكالة. وإن المبادرات الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين وفرض رقابة صارمة على المصروفات تستحق الثناء في هذا الصدد. كما ينبغي إنشاء آليات جديدة للاستفادة من التبرعات إلى أقصى درجة ممكنة. ونظراً للظروف السائدة في الشرق الأدنى فإنه لا شك في أن السبيل الوحيد لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع هو التفاوض السياسي، في هذا الصدد وتتيح خارطة الطريق فرصة فريدة، وإذا تم الانسحاب من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية عن طريق عملية حوار وتوفيق حقيقية يمكن أن يتيسر الانتقال من العنف إلى الاستقرار. وترحب تركيا بالقرار الذي اتخذته البرلمان الإسرائيلي بالموافقة على خطة الانسحاب، التي لن يكون لتنفيذها أهمية إلا إذا تم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٦ - السيدة يحيى (السودان): قالت إن ممارسات قوات الاحتلال، مثل ملاحقة الأشخاص العزل من السلاح والاختيالي وتشريد المدنيين مقترنة بسياسات إقامة الحواجز وعزل المساكن وبناء الجدار الفاصل، قد زادت من معاناة

يتمتع موظفو الوكالة بالامتيازات التي يتمتع بها سائر موظفي الأمم المتحدة في المنطقة، وأن تحترم حكومة إسرائيل مبادئ عملية إقرار السلم، وأن تتحمل مسؤوليتها عن تنفيذ خارطة الطريق.

١٣ - السيد بلجن (تركيا): قال إن حلقة العنف في الشرق الأدنى قد قوضت التقدم المحرز في عملية إقرار السلم منذ ١٠ سنوات وزادت من معاناة الشعبين. ولم تحقق أي من المبادرات الدبلوماسية شيئاً: فلم يقم الفلسطينيون دولة خاصة بهم، ولم يحقق الإسرائيليون الأمن الذي طالما حلموا به. بيد أن المأساة الحقيقية تتمثل في الأضرار السياسية والاجتماعية الاقتصادية والنفسية التي لحقت بالأشخاص الأبرياء في كلا المجتمعين. وإن تركيا تدين جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحرير على العنف وكذلك سياسات التدمير وإساءة استعمال القوة باعتبارها وسائل للعقاب الجماعي لشعب بأكمله. وإن خارطة الطريق التي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) توفر حلاً فريداً وممكناً لكسر الجمود وتحقيق فكرة الدولتين اللتين يمكنهما التعايش في سلام. وتركيا التي لها علاقة صداقة تاريخية مع فلسطين تحت الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق.

١٤ - إن الوكالة تعنى بجانب من أصعب جوانب مشكلة الشرق الأدنى. وتقوم منذ إنشائها قبل أكثر من نصف قرن بعمل ضروري بتقديمها الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والغوثية إلى أضعف قطاع من السكان الفلسطينيين لا في الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب بل أيضاً في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. ويعمل موظفوها بتفانٍ يعتبر مضرِب المثل، ويضطرون في أدائهم لمهامهم إلى تعريض حياتهم بشكل متزايد للخطر. ولذا تؤكد تركيا مجدداً التزامها بأهداف الوكالة وولايتها. ويقدم تقرير المفوض العام مرة أخرى صورة قائمة، لا سيما فيما يتعلق

وأنشطتها. وإن بنغلاديش تدين هذه الانتهاكات وتطلب من إسرائيل مرة أخرى ضمان وصول موظفي الوكالة دون قيود إلى السكان الفلسطينيين حتى تتمكن من الوفاء بولايتها.

١٨ - أضاف قائلاً إن تقديم الدعم إلى الوكالة أمر حيوي لبقاء الفلسطينيين المسجلين في الأراضي المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان على قيد الحياة. وقد ساء الوضع المالي للوكالة بسبب تفاقم أزمة الشرق الأدنى، ولذا فإنه يتعين على المانحين المساهمة في الميزانية العادية بأموال كافية لدعم الهياكل الأساسية للوكالة وبرامجها الرئيسية. وتناشد بنغلاديش المجتمع الدولي زيادة تبرعاته لأنه يتحمل مسؤولية أدبية عن مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق آماله المشروعة في أن يعيش حياة طبيعية في سلم. من جهة أخرى يتعين إصلاح الوكالة حتى يمكنها التكيف مع التغيرات السريعة التي تحدث في البيئة السياسية ومع الاحتياجات الجديدة للاجئين. ويؤمل في أن تؤدي عملية الإصلاح الداخلي إلى تحسين كفاءتها وتقوية علاقاتها مع المانحين. وترحب بنغلاديش بمواصلة الوكالة تعزيز أدوار الدخل عن طريق برنامج القروض الصغيرة للغاية المكتفي ذاتياً والسوقي المنحى. وبعد النتائج الجيدة المحرزة في قطاع غزة والضفة الغربية مد البرنامج نشاطه إلى لبنان والجمهورية العربية السورية ومنح حتى الآن ١٥ ٧٤٠ قرصاً تبلغ قيمتها ١٢,٣٤ مليون دولار، قدّم ٣١ في المائة منها إلى نساء. ومنذ بداية البرنامج في عام ١٩٩١ قدّم البرنامج ٧٥ ٤٨٣ قرصاً تبلغ قيمتها ٨١,٢١ مليون دولار. وسوف تتقاسم بنغلاديش، مهد فكرة القروض الصغيرة للغاية، بسرور خبرتها في هذا المجال مع الوكالة ومع الأخوة الفلسطينيين.

١٩ - السيد بيري (كندا): سلم بأهمية الوكالة التي لولاها لكانت ظروف اللاجئين أسوأ كثيراً، الأمر الذي كان سيزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وأردف قائلاً إن تدهور الوضع في قطاع غزة قد جعل من الملح أكثر من أي وقت

الشعب الفلسطيني. وإن سكوت المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، على جرائم إسرائيل وعجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قرارها يسهمان في مواصلة إسرائيل أعمال العنف، كما يتضح ذلك من قتل الطلبة في المدارس التابعة للوكالة. وإن السودان يؤكد مجدداً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وكذلك حقهم في الحصول على تعويضات عن الأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بهم. وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المانحة والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة دعم أنشطة الوكالة المقبلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي البلدان المجاورة المضيفة للاجئين.

١٧ - السيد محث (بنغلاديش): قال إن القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤثر بشكل خطير في قدرة الوكالة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها على وجه السرعة. وقد قامت الوكالة طيلة عقود بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وخدمات الطوارئ إلى اللاجئين الفلسطينيين وهي ترعى في الوقت الحاضر ما يربو على ٤,١ مليون شخص في الشرق الأدنى على الرغم من تزايد صعوبة الوضع باستمرار بسبب عمليات العقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل، والتي تشمل تدمير المساكن والممتلكات وإقامة الحواجز وحظر التحول وعمليات القصف وشن الهجمات وتقييد حرية التنقل علاوة على بناء الجدار الفاصل. وقد أثرت هذه القيود بشكل خطير في العمليات التي تقوم بها الوكالة، وتسببت أحياناً في حوادث خطيرة: أصيبت مركبات الوكالة بطلقات نارية من الجيش الإسرائيلي، وقتل بعض موظفيها وأصيب آخرون بجراح ولكمات وتعرض بعضهم للإذلال على أيدي الجنود الإسرائيليين. وتدعو هذه التدابير التعويقية اللاإنسانية غير المشروعة إلى الاعتقاد بأنها تمثل حملة للحد من أعمال الوكالة

٢١ -- السيد فان دين برغ (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، والبلدان التي تمر بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة وهي البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً وصربيا ومونتنيغرو والبلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وليختينشتاين وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية فأعرب عن شكره لحكومات الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية للمساعدة التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين منذ أكثر من ٥٠ عاماً. وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء تصاعد العنف في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، وأدان جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك شن الهجمات بالصواريخ في إسرائيل، وناشد السلطة الفلسطينية التصدي بحسم لهذه الاعتداءات. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن لإسرائيل الحق في حماية مواطنيها فإنه ينبغي لها أيضاً أن تحترم القانون الدولي الإنساني. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يستنكر ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة من أعمال مفرطة أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى، بما في للأطفال.

٢٢ - يتضمن تقرير المفوض العام وصفاً للتدهور الخطير للوضع الإنساني في الضفة الغربية وغزة، لا سيما سوء التغذية المتزايد وتدمير المساكن في مخيمات اللاجئين، الأمر الذي يؤثر بصفة خاصة في النساء والأطفال. وأردف قائلاً إن حالة الأطفال تثير القلق بصفة خاصة، ولذا ينبغي لإسرائيل وللسلطة الفلسطينية احترام حقوقهم وبذل كل ما يمكن لتوفير الحماية لهم. وبالمثل ينبغي لحكومة إسرائيل الامتناع عن اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني والوفاء دون إبطاء بالتزامات المنصوص عليها في خارطة الطريق. وقد أرغمت القيود المفروضة على حرية موظفي الوكالة في التنقل على وقف كثير من عملياتهم، بما في ذلك تقديم الأغذية. ويحث

مضى ضمان حماية اللاجئين والسكان المدنيين بوجه عام. وتشعر كندا بنفس القلق السائد إزاء قتل الأطفال غيلة في غزة، بل في مدارس الوكالة، ولذا فإنها تدعو جميع الأطراف إلى إيلاء مراعاة خاصة لأمن الأطفال. كما تلاحظ ببالغ القلق أن القيود المفروضة بسبب تدهور الوضع تطبق بمنتهى الشدة على موظفي الأونروا، الأمر الذي منع العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية من دخول قطاع غزة والخروج منه، وهذا يتنافى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وفي الأربع سنوات الأخيرة تعيّن على موظفي الوكالة العمل في ظروف خطيرة، ولذا ينبغي أن يظل أمنهم ذا أولوية.

٢٠ - أعرب عن تضامن كندا الراسخ مع الوكالة ومع اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن كندا هي من المانحين العشرة الرئيسيين، وأنها قد تبرعت في سنة ٢٠٠٤ للموارد الأساسية بعشرة ملايين من الدولارات الكندية، وبمبلغ ١,٦ مليون تلبية لنداء الطوارئ، وبمليون آخر لإصلاح الممتلكات التي دمرت في رفح. وترحب من جهة أخرى بما تبذله الوكالة من جهود لتنفيذ الإصلاحات الداخلية وتشجيعها على ذلك من أجل زيادة تقديم الحسابات إلى المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين. كما ترحب بإنشاء فريق عامل معني بالعلاقات مع الأطراف المعنية يستطيع زيادة تعاون الوكالة مع البلدان المانحة والبلدان المضيفة، ويسرها أن تلاحظ أن الوكالة قد أكدت مجدداً لموظفيها أهمية العمل الذي يقومون به بوصفهم موظفين دوليين غير منحازين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستجابة بسخاء لنداءات تقديم المساعدة الإنسانية، بيد أن السبيل الوحيد لبناء مستقبل لشعوب الشرق الأدنى إلى حد بعيد هو التفاوض من أجل تحقيق سلمٍ عادلٍ ودائم. وفي هذا الصدد يتيح انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية فرصاً جديدة لتنفيذ خارطة الطريق. وفي نفس الوقت مازالت الوكالة ضرورية لتقديم المساعدة إلى اللاجئين في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

بناء المستوطنات وإزالة المراكز المتقدمة التي أنشأتها منذ آذار/مارس ٢٠٠١، ووقف بناء ما يسمى بحدار الأمن في الأراضي الفلسطينية، الذي يجعل من المستحيل وجود دولتين. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد القرار الذي اتخذته بمساندة السلطة الفلسطينية في عملية الإصلاح التي تقوم بها، ويطلب منها أن تنفذ دون إبطاء التدابير المعتمدة مع المجتمع الدولي في إطار الفريق العامل المعني بالإصلاح الفلسطيني. كما يؤكد مجدداً التزامه بإيجاد حل عن طريق التفاوض يتيح إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على الاستمرار تعيش في سلم مع دولة إسرائيل التي ستعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. ويشير الاتحاد إلى موقفه المتمثل في عدم الاعتراف بأي تغيير في الحدود السابقة لسنة ١٩٦٧ لم تنفق عليه الأطراف، ويصر على أن خارطة الطريق هي الإطار الأساسي لحل النزاع. وإلى أن تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سيظل لا غنى عن العمل الذي تقوم به الأونروا.

٢٥ - السيدة الفاريس (كوبا): سلطت الضوء على ما يقدمه موظفو الأونروا من تضحيات إزاء تصاعد العنف في الأراضي المحتلة. وأعربت عن أسفها لأن طريق التفاوض قد نُكب مرة أخرى بالعقبات ولمواجهة الشعب الفلسطيني وضعاً لا يطاق، نظراً لارتفاع عدد القتلى والجرحى والأسر المخطمة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، علاوة على الخسائر الاقتصادية الناجمة عن إقامة الحواجز الداخلية والخارجية وحظر التجول والقيود المفروضة على حرية التنقل التي تؤثر أيضاً في الوكالة. وقد تفاقم الأوضاع بسبب بناء الحدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي أدانته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء، لأنه ينتهك المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وعدداً كبيراً من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وإن التدمير الناجم عن تزايد الهجمات العسكرية الإسرائيلية في

الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل مرة أخرى على السماح للموظفين الدبلوماسيين والإنسانيين بالمرور الآمن وغير الحدود، حسبما يقضي القانون الدولي وخارطة الطريق. وفيما يتعلق بما وجه إلى الوكالة من اتهامات لا أساس لها فإنه يوجد خطر أن ينتشر بين أفراد الأمن الإسرائيليين شعور لا مسوغ له بأن الأونروا ليست محايدة، بما ينطوي عليه ذلك من خطر على موظفي الوكالة. ومن ثم فإنه ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تمتنع عن إصدار هذا النوع من البيانات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً في هذا الصدد ثقته التامة في نزاهة وحياد المفوض العام.

٢٣ - فيما يتعلق بإصلاح الوكالة يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار تحسين كفاءتها وفقاً للالتزامات المعلنة في مؤتمر جنيف كما يرحب بتنقيح عمليات ومعايير تسجيل اللاجئين حتى يتسنى تسجيل أولاد اللاجئات غير المتزوجات بلاجئين. ويدرك الاتحاد الأوروبي النقص الموجود في التمويل الذي مازال يؤثر في برامج الوكالة الخاصة بالطوارئ في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى تنفيذ هذه البرامج. ولذا فإنه يؤيد الجهود التي يبذلها المفوض العام لتوسيع قاعدة المانحين، ولا سيما بين بلدان الخليج وغيرها من البلدان العربية والإسلامية. وينبغي في هذا الصدد تأكيد أهمية اجتماع اللجنة المخصصة للاتصال، الذي سيعقد قريباً. وإن الاتحاد الأوروبي بتبرعه في سنة ٢٠٠٣ بأكثر من ٢٠٠ مليون يورو، أي ما يربو على نصف إيرادات الوكالة، يعتبر أكبر متبرع لها، وهو يعزز زيادة دعمه للاجئين الفلسطينيين في المنطقة كلها.

٢٤ - نظراً للأزمة الإنسانية الخطيرة الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن الاتحاد الأوروبي يناشد حكومة إسرائيل وقف عمليات التدمير، وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرار مجلس الأمن ١٥٤٤ (٢٠٠٤) واتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين. كما يحثها على الإقلاع عن سياسة

خارطة الطريق وتعاني عملية إقرار السلم من الجمود. وقد شجعت الصين المفاوضات بين الطرفين، وتأمل في أن ينفذ كلاهما أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٤ (١٩٧٣) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلم. كما تأمل في أن يحترما الالتزامات المبرمة بموجب خارطة الطريق، وأن يُوقفا تصاعد العنف ويبدلا كل ما في وسعهما لتحقيق التعايش السلمي في المنطقة. وأعربت عن استعداد حكومتها لبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الحلم.

٢٨ - السيد غافاري (الولايات المتحدة الأمريكية): أكد أن الولايات المتحدة قد أثبتت بتبرعها المالي الكبير للوكالة دعمها للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وأشار إلى أن بلده عقد في السنة المالية الأخيرة أكثر من ١٢٧ مليون دولار، تشمل ٤٠ مليون قدم تلبية لنداء الطوارئ في سنة ٢٠٠٤، وبذلك مازالت الولايات المتحدة أكبر الدول تبرعاً سواءً للميزانية العادية أو استجابة لنداءات الطوارئ. وأعرب عن تأييد حكومته لولاية الوكالة الإنسانية، لأنها تعتبرها ضرورية لاستقرار المنطقة، وتحث حكومته البلدان الأخرى على زيادة تبرعاتها. ولم تؤيد الولايات المتحدة أي من القرارات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، لأنها تتعدى حدود المسألة الإنسانية. ولهذا السبب قُدم قرار الجمعية ٩٥/٥٨ الذي يطلب تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين ويعرب عن تأييدها لأنثروا. وإن تجميع القرارات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال ضروري لترشيد عمل الجمعية العامة ولتركيز الاهتمام العالمي على الاحتياجات المالية للوكالة والمساعدة المقدمة إلى اللاجئين. كما أنه من الضروري تجديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات، ولذا ينبغي للجنة الرابعة اعتماد القرار ذي الصلة وإرجاء النظر في القرارات الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع.

الأراضي المحتلة يؤثر أيضاً في منشآت الوكالة وهيكلها الأساسية.

٢٦ - لذلك كله ترى كوبا أن تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة مازال حتماً بعيد المنال. وأمام هذه الصورة القائمة يتسامى العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به الوكالة منذ إنشائها. ولذا فإن المشاكل المتعلقة بميزانية الوكالة، التي تقوض قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين تثير القلق. وقد كانت استجابة المجتمع الدولي للنداءات الموجهة في سنة ٢٠٠٣ غير كافية ولم تكن على مستوى أبسط احتياجات الوكالة، ولذا فإن كوبا تؤيد النداء الذي وجهته الوكالة لزيادة التبرعات، لا سيما تبرعات البلدان المتقدمة النمو. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها كوبا منذ عام ١٩٦١ فإنها قد خرّجت في مراكزها التعليمية عن طريق برامج المنح الدراسية المجانية ٣٥١ من الشباب الفلسطينيين منهم ٢٩٨ بدرجات جامعية، ويوجد في الوقت الحاضر ١٧ من الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الكوبية. وختاماً تؤكد كوبا مجدداً تأييدها للعمل الذي تقوم به الوكالة، وتأمل في أن تقلع حكومة إسرائيل عن سياسة فرض القيود التي تجعل من الصعب على الوكالة تأدية مهامها.

٢٧ - السيدة ليو جيا (الصين): أكدت أن الوكالة قد أسهمت في تحسين حالة الفلسطينيين وعززت التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في المنطقة وتحولت إلى رمز لتضامن المجتمع الدولي مع اللاجئين. وإن العمل الذي يؤدي موظفو الوكالة في بيئة خطيرة للغاية يستحق الثناء. وتأمل الصين في أن يزيد المجتمع الدولي تبرعاته وبفي بالالتزامات التي أخذها على عاتقه في أقرب وقت ممكن، لأن الوكالة تواجه باستمرار صعوبات مالية تعوق تقديم خدماتها بصورة طبيعية والوضع الراهن في الشرق الأدنى يثير القلق. وقد تعثر شكل الشرق الأدنى. وقد تعثر بشكل خطير تنفيذ

للكالة بعشرة أمثال مجموع ما تبرعت به مصر والإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وتونس. وإن المسؤولين عن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها اللاجئين هم الإرهابيون الذين حولوا ديارهم ومجتمعاتهم إلى مناطق قتال، وعرضوا الفلسطينيين وموظفي الوكالة والإسرائيليين للخطر على حد سواء. والأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الدفاع الشرعي عن نفسها هي ذريعة سهلة للبلدان العربية، التي تركت معظمها في الحقيقة اللاجئين الفلسطينيين لمصيرهم.

٣١ - استطرد قائلاً إن إسرائيل تشن حرباً صعبة على الإرهاب منذ تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٠ وقتلاً منذ ذلك الحين ما يربو على ١٠٠٠ إسرائيلي وجرح أكثر من ٦٠٠٠. وقد أثبتت جماعات الإرهابيين ازدراؤها للقانون الدولي الإنساني، وأساءت استعمال شعري الأمم المتحدة والهلال الأحمر، واستخدمت مركبات وسيارات إسعاف تابعة للأمم المتحدة في نقل إرهابيين وأسلحة، واستعملت منشآتها ملاجئ لها ويعمل بعض الإرهابيين في الوكالة، واستغلوا وضعهم القانوني وجوازات سفرهم الرسمية في ارتكاب جرائم قتل. وقد طلب مجلس الأمن من الدول في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) ١٥٦٦ (٢٠٠٤) أن تكافح الإرهاب، واعترفت الوكالة في الفقرة ٤ من تقرير المفوض العام بهذا الالتزام. وقد استشهد في عدة مناسبات خلال هذه المناقشات باتفاق كومي - متشيلمور المعقود في سنة ١٩٦٧، وعلى الرغم من أنه قد ينص بلا شك على أنه يجب على حكومة إسرائيل أن تيسر مهمة الوكالة بقدر الإمكان فإنه ينص أيضاً على أن تفعل ذلك رهناً بالترتيبات اللازمة للأمن العسكري. ومن ثم فإن تقييد حرية نقل الأشخاص والسلع يكون أحياناً ضرورياً، وقد قبلت الوكالة نفسها ذلك.

٢٩ - السيد كنافي (إسرائيل): أكد أن بلده يبذل كل ما في وسعه لتسهيل أنشطة الأونروا على الرغم من المشاكل التي يسببها الإرهابيون الفلسطينيون، مثل اللاجئ الذي يبلغ من العمر ١٦ الذي فجر نفسه في سوق في تل أبيب، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين. وأردف قائلاً إن الوضع صعب بالنسبة إلى الجميع: بالنسبة إلى إسرائيل التي يتعين عليها أن تحمي مواطنيها؛ وبالنسبة للوكالة التي يتعين عليها تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفلسطينيين؛ وبالنسبة إلى اللاجئين أنفسهم الذين يحاولون أن يعيشوا حياتاً طبيعية في الوقت الذي تستغل فيه المنظمات الإرهابية ضعفهم لتحقيق أهدافها الاغتيالية. ومن الضروري في هذه الظروف أن تحافظ الوكالة على حيادها: فينبغي أن تكون البيانات الصادرة عن المسؤولين فيها وبياناتها الصحفية أكثر هدوءاً وينبغي عدم تسييس مهمتها الإنسانية وتخليصها من الحماس الدعائي. ومع ذلك فإن إسرائيل ترغب في توطيد علاقاتها التشغيلية والدبلوماسية مع الوكالة. وأنه يُبذل يوماً كل ما في الإمكان للسماح بمرور موظفي ومركبات وسلع الوكالة عند مفترقي إيرز وكارني وفي قطاع غزة مع ما يترتب على ذلك من خطر على إسرائيل، لأن الإرهابيين يحاولون تحويل هذين المفترقين إلى منطقتي قتال.

٣٠ - أيدت إسرائيل من وجهة النظر الدبلوماسية قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٨ كدليل على حسن نيتها على الرغم من أنه يتضمن عناصر يصعب قبولها. ولم يعرقل اعتماد ذلك القرار التاريخي بتوافق الآراء إلا تشكك الوفد المراقب عن فلسطين وبضع دول. وتنطوي المناقشة المتعلقة باللاجئين على نفاق كما يتضح ذلك من العبارات الرنانة التي تستعملها البلدان العربية عند التحدث عن معاناتهم في الوقت الذي لا تفعل فيه شيئاً للتخفيف من هذه المعاناة، وتستخدمهم منذ سنين كسلاح سياسي بدلاً من البحث عن حل للمشكلة. وهكذا يفوق المبلغ الذي تبرعت به سويسرا

نفس هذه الوفود مع بعض كبار المسؤولين في الوكالة إلى إسرائيل باعتبارها المذنبه وتجاهلوا حقيقة أن صواريخ القسام قد أُطلقت على المدن الإسرائيلية، وأن الإرهابيين المتطرفين يستخدمون مدارس ومنشآت الوكالة لإخفاء هجماتهم، ويغرون بالمرهقين في مخيمات اللاجئين ليصيروا إرهابيين انتحاريين. وكان يمكن أن تنتهي معاناة اللاجئين منذ ٥٦ عاماً لو أرادت الدول العربية أن تجد حلاً، ويمكن أن تنتهي غداً إذا وفي الجانب الفلسطيني بالالتزامات المنصوص عليها في خارطة الطريق ونفذ الإصلاح السياسي لمكافحة الإرهاب، حسبما يطالب المجتمع الدولي. ومع ذلك فإن اللاجئين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية التي تقدمها إليهم الأونروا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وينبغي للجنة الرابعة وللأمانة العامة أن تعمل على حياد هاتين الوكالتين وأن تسمح للوكالة بتأدية عملها بطريقة تلي الاحتياجات الحقيقية للاجئين وأن تستجيب لاهتمامات المانحين. وما زالت إسرائيل تؤيد الحوار وتأمل في أن لا تكون هناك حاجة إلى المساعدة الإنسانية في المستقبل القريب.

٣٤ - السيدة مابارا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): رحبت بالدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى الوكالة في مؤتمر جنيف، الذي وعدت فيه عدة دول بتقديم موارد أكبر لبرامجها. وكان رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية عضواً بارزاً في وفد الاتحاد في المؤتمر، وتشرف أيضاً عدة أعضاء في برنامجها للشباب بالمشاركة. وإن لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية شبكة تضم ٢٠ مكتباً في الضفة الغربية وغزة وتنفذ برامجها بتعاون وثيق مع الوكالة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وتدير الجمعية ٦ من المستشفيات الخمسة عشر التي تعالج اللاجئين في لبنان وتقدم خدمات مهمة أخرى مثل الرعاية الصحية العاجلة والتقليل من خطر الكوارث والخدمات الاجتماعية

٣٢ - لم تفعل الوكالة ما يكفي للتصدي للمشاكل الأمنية. وقد جاء في تقرير مكتب المحاسبة العامة في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ما يلي: إن الأونروا لم تنظر في السوابق الجنائية للمرشحين للعمل فيها أو للحصول على مساعدتها؛ ويوصي المكتب بالنظر في السوابق الجنائية للمرشحين للتعاقد المحلي في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية؛ وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية أن تنشئ الوكالة نظاماً أكثر جدارة بالثقة للحيلولة دون أن يكون لمنشآتها أو لموظفيها أو للذين يحصلون على مساعدتها صلة بالإرهاب. وقد أبدى بعض المسؤولين في الوكالة لا مبالاة بالتعاقد مع نشاطي حماس واستخدام منشآت الوكالة من جانب أعضاء في هذه المنظمة الإرهابية المعروفة لدى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان أهما كذلك، وهذه الدول هي المتبرعة الرئيسية للوكالة؛ كما لم تتخذ الوكالة تدابير بعد انتخاب ٢٣ ممثلاً "للكنتلة الإسلامية" في حماس في نقابة معلميهما. وحماس ليست منظمة اجتماعية أو سياسية مشروعة، والانضمام إليها يتنافى مع مدونة قواعد سلوك الموظفين الدوليين. وقد أدين في السنوات الأخيرة ثمانية موظفين في الوكالة واتهم تسعة آخرون بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب. وأعرب المتحدث باسم الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر عن قلقه في هذا الصدد، وحث حكومة إسرائيل على تزييد الأمم المتحدة بجميع المعلومات المتاحة للتحقيق في هذا الوضع. ومن الضروري تناول المسائل التي من قبيل إساءة استعمال الإرهابيين والعناصر المسلحة للمنشآت الصحية للأمم المتحدة ومركبتها وشعارها أو وجود هؤلاء في أوساط وأوضاع غير مناسبة، باهتمام من أجل الجوانب الإنسانية غير السياسية لتخطي الخلافات والعمل في تعاون وثيق.

٣٣ - لقد أكد عدة متكلمين أنه من الصعب فصل الاحتياجات الإنسانية عن الاعتبارات السياسية. وأشارت

٣٧ - فيما يتعلق بالمسائل التي أثارها ممثل إسرائيل، الذي يأمل المتكلم في أن يتمكن من مواصلة الحوار معه دون تسييسه ودون حماسٍ دعائي قال إنه لم يتقدم باسم أي منظمة أي مرشح في نقابة الموظفين، ولذا فإنه من التضليل تأكيد أنه قد تم انتخاب ممثل "الكتلة الإسلامية" في حماس. وفيما يتعلق بالموظفين المتهمين أو المدانين منذ عام ٢٠٠١ فإنه حتى آب/أغسطس ٢٠٠٤ لم تقدّم إلى الأونروا أي وثائق بشأن خمس من القضايا وقدمت وثائق جزئية بشأن الشخص السادس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وتنتظر الوكالة الترجمة الرسمية للوثائق المقدمة بالعبرية، التي ليست من لغات العمل في الأمم المتحدة. كما طلبت مزيداً من الأدلة، بما في ذلك أقوال شهود لكنها لم تحصل على رد من وزارة خارجية إسرائيل. وعندما تتوافر للوكالة أدلة كافية وتستطيع مقابلة المحتجزين ستتخذ إجراءات تأديبية لكن من المستحيل أن تفعل ذلك لو ظلت الاحتجازات سرية. وقد حصلت الوكالة على معلومات من موظف كان محتجزاً لمدة سنة ونصف ووقع اعترافاً بالعبرية، وهي لغة لا يفهمها. وينبغي احترام الضمانات القانونية في هذه الحالات التي تمثل من جهة أخرى عدداً ضئيلاً جداً إذا قورنت بعدد الموظفين الذين يعملون في الأراضي المحتلة الذي يبلغ ١٢ ٠٠٠ موظف.

٣٨ - رحب المفوض العام ببيان إسرائيل، الذي كان أكثر تصالحاً من البيانات التي أدلت بها في مناسبات أخرى وأشار إلى استئناف الحوار بين الأونروا وحكومتها، الذي بدونه لا تستطيع الوكالة أداء عملها الإنساني، ولا تستطيع إسرائيل مواجهة المشاكل الإنسانية الضخمة لأولئك الذين تتحمل مسؤوليتهم باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، حتى يتحقق بذلك ما ينبغي أن يكون هدف جميع الحاضرين وهو تحسين الظروف التي يعيش فيها اللاجئون للأسف في الأراضي المحتلة والتخفيف من معاناة كثير من المدنيين الأبرياء.

وخدمات الصحة العقلية وتعزز القيم والمبادئ الإنسانية. وينفذ هذا العمل بفضل لجائها الـ ٥٠ المؤلفة من أكثر من ٥ ٧٠٠ متطوع يقدمون المساعدة إلى نحو ٣٥ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى أضعف القطاعات. وتمنح أولوية للشباب وتنظم سنوياً نحو ٥٠ حملة في الصيف يحضرها ما يربو على ٦ ٠٠٠ مشترك.

٣٥ - تجدر الإشارة إلى أهمية زيادة الدعم المقدم من المانحين إلى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ويؤمل في أن يكون مؤتمر جنيف قد ساعد على تجديد اهتمام المجتمع الدولي بالمشاكل الخطيرة التي يعاني منها اللاجئون وتوليد تقدير أكبر للعمل الذي تقوم به الأونروا وغيرها من الوكالات التي تقوم بتقديم المساعدة. ويتطلع الاتحاد إلى "التعبئة الإنسانية الجديدة" التي جرى الحديث عنها في المؤتمر والتي ترمي إلى توطيد علاقاته التشغيلية والتشريعية بالأونروا. وإن الشعب الفلسطيني وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية يشغلان دائماً مكاناً بارزاً في عمل الاتحاد. ويؤمل في أن يواصل المجتمع الدولي والوكالة دعم هذه الجمعية وغيرها من المنظمات التي تسهم في إقامة مجتمعات صلبة ومستقبل قائم على الكرامة والسلام والرخاء.

٣٦ - السيد هانسن (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)، أعرب في ملاحظاته الختامية باسم زملائه الذين يبلغ عددهم ٢٥ ألفاً عن امتنانه للتأييد الذي أعربت عنه الوفود وعبر عن أمله في أن تتجسد كلماتها في دعم حقيقي للعمل على الأرض. وسوف تواصل الأونروا العمل من أجل تحسين الأحوال في جميع المناطق التي تعمل فيها، لاسيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسوف تواصل عملها في متابعة اتفاق جنيف.

٣٩ - السيدة ناصر (المراقبة عن فلسطين): قالت في ممارسة حق الرد إن وفد إسرائيل قد عاد إلى تحويل المناقشة المتعلقة بمسألة إنسانية وسياسية إلى مناقشة تركز على الإرهاب متجاهلاً بذلك الواقع الوارد وصفه في تقرير المفوض العام وكذلك سياق الأزمة الراهنة، التي ليست إلا استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية. وإسرائيل هي الدولة القائمة بالاحتلال التي تقع على عاتقها مسؤوليات قانونية واضحة وفقاً للقانون الدولي، والتي لولا وجود الوكالة لكانت هي المسؤولة الوحيدة عن أمن ورفاهية السكان المدنيين، الذين تمّاجهم باستمرار، منتهكة بذلك جميع مبادئ القانون الدولي. وإن قلق ممثلها عن حالة اللاجئين هو منتهى النفاق لأن هذه الحالة ناجمة عن إنكار إسرائيل لحقهم في العودة إلى ديارهم، الذي قرره الجمعية العامة في سنة ١٩٤٨ في قرارها ١٩٤ (د - ٣). وإن فقر وبؤس ومعاناة ٤,٢ مليون لاجئ هي المسؤولية الخالصة لإسرائيل. فاللاجئون والمخيمات موجودون لأن إسرائيل قد رفضت حل المشكلة وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني. وكانت لدى ممثلها الجرأة لأن يتحدث عن احترام هذه المبادئ وعن شعار الأمم المتحدة في الوقت الذي تزدري فيه إسرائيل يوماً القواعد الدولية وترتكب جرائم حرب في حق الشعب الفلسطيني، الذي كان ينبغي أن توفر له الحماية الدولية منذ سنين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لكن إسرائيل استمرت في إرهابه وإذلاله ومعاقبته وسببت له ألواناً لا توصف من المعاناة. وبدون حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يمكن إحلال السلم في الشرق الأدنى.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠.